

البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية الأمريكية: حالة الحرب التجارية

The Economic Dimension in Sino-American Relations : The Case of the Trade War

عبد السلام مرابط^{1*}، عبد القادر دندن²Abdessalam MERABET^{1*}, Abdelkader DENDENNE²¹جامعة باجي مختار - غنابة (الجزائر)، abdessalam.merabet@univ-annaba.org

مخبر الحكم الراشد والتنمية المستدامة في جنوب المتوسط

²جامعة باجي مختار - غنابة (الجزائر)، dendenne.relation@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/25

تاريخ الإرسال: 2023/04/11

ملخص:

يستهدف هذا المقال بحث البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية، وذلك عبر إجراءات منهجية قائمة على تتبع إحصائي لحجم التبادلات بين الجانبين، وتحليل دلالات تلك الأرقام عبر تقنية تحليل المضمون، وما يمكن أن نخلص إليه هو أن العلاقات الصينية الأمريكية في بعدها الاقتصادي معقدة ومتناقضة، فهما من ناحية يستفيدان من بعضهما ماديا، ومتربطان بشكل وثيق، في حين أن ملامح العداء والتضارب الإستراتيجي جلية كذلك في نمط علاقتهما، حيث تؤكد الحرب التجارية على عدم الاستقرار في العلاقات الأمريكية الصينية، بل وقد تؤسس لمزيد من الصراع مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الحرب التجارية، الصراع التكنولوجي.

Abstract:

This article aims to discuss the economic dimension in US-Chinese relations, through systematic procedures based on statistical tracking of the volume of exchanges between the two sides, and analyzing the implications of those numbers through the technique of content analysis. What we can conclude is that Sino-American relations in their economic dimension are complex and contradictory. On the one hand, they benefit from each other financially, and are closely interrelated, while the features of hostility and strategic conflict are also evident in the pattern of their relationship, as the trade war confirms the instability in US-Chinese relations, and may found more conflict in the future.

Keywords: China; United states of America; Trade War; technology Conflict.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعد العلاقات الأمريكية الصينية من المواضيع الهامة في العلاقات الدولية المعاصرة، ومرد ذلك لحجم اقتصاد البلدين، حيث يشكلان معاً ما قيمته 40% من حجم الاقتصاد العالمي، مع ذلك؛ يعد مجال العلاقات الاقتصادية الإطار الذي يعنينا بالدرجة الأولى في هذا المقال، حيث نعمل على تسليط الضوء على جوانب العلاقات الاقتصادية وحجم التبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، لنخرج بعدها على حالة الحرب التجارية التي بدأت عام 2018، كما نهتم بأحد جوانبها الذي يعنى بالبعد التكنولوجي، الذي يدور فيه صراعاً حول الوسائط التكنولوجية التي تعد سلعة مهمة بين الطرفين، وشهد خلافات عميقة بينهما، كما أثير النقاش الإعلامي بشأنه؛ حيث تتهم الصين بسرقة الملكية الفكرية، إضافة لما شهدته شركات التكنولوجيا الصينية في الولايات المتحدة من قرارات بشأنها.

بالإضافة لذلك، فقدت فاقمت حدة الخلافات بين الشريكين الذين تجمعهما مصالح كثيرة ومهمة وذات أبعاد عالمية؛ حيث يرتبط الاقتصاد العالمي وكذا اقتصاد العديد من الدول والكيانات الإقليمية خصوصاً في آسيا وأوروبا، بحالة العلاقات الاقتصادية بين الصين وأمريكا، وهذا ما يؤكد على ضرورة التعقل في بداية أي صراع تجاري بين الطرفين، كما يلزمهما ذلك بالإسراع في بناء منظومة قواعد سليمة لسير العلاقات الاقتصادية بين العملاقين.

وفي ظل التجاذبات التي شهدتها العلاقات الصينية الأمريكية في بعدها الاقتصادي، نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الحرب التجارية كحالة للصراع الاقتصادي في العلاقات الأمريكية-الصينية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو واقع العلاقات الصينية الأمريكية؟

- ما هي أسباب ومحركات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة؟

- فيما تتجلى مظاهر وعناصر الصراع التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة؟

وينطلق تحليلنا من اختبار الفرضية التالية:

- كلما زادت الارتباطات الاقتصادية في العلاقات الصينية الأمريكية، زادت معها شدة المنافسة والاحتكاكات الصراعية بين القوتين، لا سيما في ظل وجود حساسية تنافسية وإستراتيجية كبيرة بين الجانبين.

ومن ناحية منهجية، تتم معالجة هذا الموضوع عبر إجراءات قائمة على تتبع إحصائي لحجم التبادلات بين الجانبين، وتحليل دلالات تلك الأرقام عبر تقنية تحليل المضمون، وتهدف الدراسة عموماً إلى بحث واقع العلاقات الصينية الأمريكية خصوصاً في بعدها الاقتصادي، والذي زادت أهمية لارتباط الحرب التجارية به،

والتي نعمل على بحث خلفياتها وأسبابها ومآلاتها، وما يرتبط بها من صراع تكنولوجي مثلت كل من شركتي هواوي وآبل أكثر أوجهه حدة وتعقيدا.

1. البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية الأمريكية

يتحتم علينا قبل التطرق لحالة العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية تقديم التوصيف الدقيق لواقع العلاقات بينهما، وذلك لما لهما من وزن في النظام الدولي وكذا حجم اقتصادهما وارتباطاتهما ببعض، ولما يمثلانه من تأثير في مسار تحولات القوة العالمي، فالصين الصاعدة تهدد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، إضافة لذلك لا بد من التعرّيج على حجم التبادلات التجارية بين القوتين، حيث أن مقدار حجمها يدفع نحو تأكيد أهمية الجوانب الاقتصادية والتجارية في فحص العلاقات الصينية الأمريكية.

1.1 واقع العلاقات الصينية الأمريكية

تعد العلاقات الصينية الأمريكية حالة فريدة بين حالات علاقات القوى الكبرى عبر التاريخ، فالملاحظة الدقيقة لطابع العلاقات بينهما، يوصلنا لاستنتاج أن ما يطلق عليه شراكة بينهما، يعد تجميعا معقداً لنقيضين هما التعاون الشامل والصراع المحتم، إذ تحكمهما علاقة التعاون في إطار اللا عدو واللا صديق، ويتم ذلك على أساس بحث مصالحهما المشتركة، وتعميق الاتصالات والحوارات فيما يعنى بأغلبية قضايا السياسة العليا، كل ذلك لتحقيق مزيد من الاستقرار والسلام والتطور على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث يقوم الطرفان بالتمسك بنقاط التوازن والاستقرار في أوقات الأزمات والخلاف بينهما، لضمان استمرار الاستقرار في العلاقات الهامة بينهما وذات البعد العالمي¹.

يقدم لنا الأستاذ "نوح فلدمان" مصطلح "الحرب الهادئة" الذي صاغه تعبيراً عن واقع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، كما يساعدنا على إعادة صياغة مفاهيم الحرب والسلام والتعاون والتنافس، وتشير الحرب الهادئة لحالة التعاون الاقتصادي الشامل والتنافس الكبير على المستوى الجيوسياسي، والذي يلاحظ فيه مواءمة ما أطلق على الصين من تسميات بحسب الإدارات الأمريكية -المنافس أو الشريك الاستراتيجي-، ويفرض هذا الوضع مخاطر شديدة، فالصين والولايات المتحدة تربطهما علاقات اقتصادية مشتركة، وفي نفس الوقت نراهما على شفا صراع محركه الأساسي تعارض المصالح والأيديولوجيات، ومع ذلك فتوصيف حالة العلاقات بينهما بالصراع والتعاون معاً يعد طرحاً خارجاً عن المألوف، حيث لا يمكن أن يتحارب شركاء التجارة، وليس من المفروض أن يسعى أطراف الخصومة الإستراتيجية لإثراء بعضهما عن طريق التعاملات المالية والتبادل التجاري².

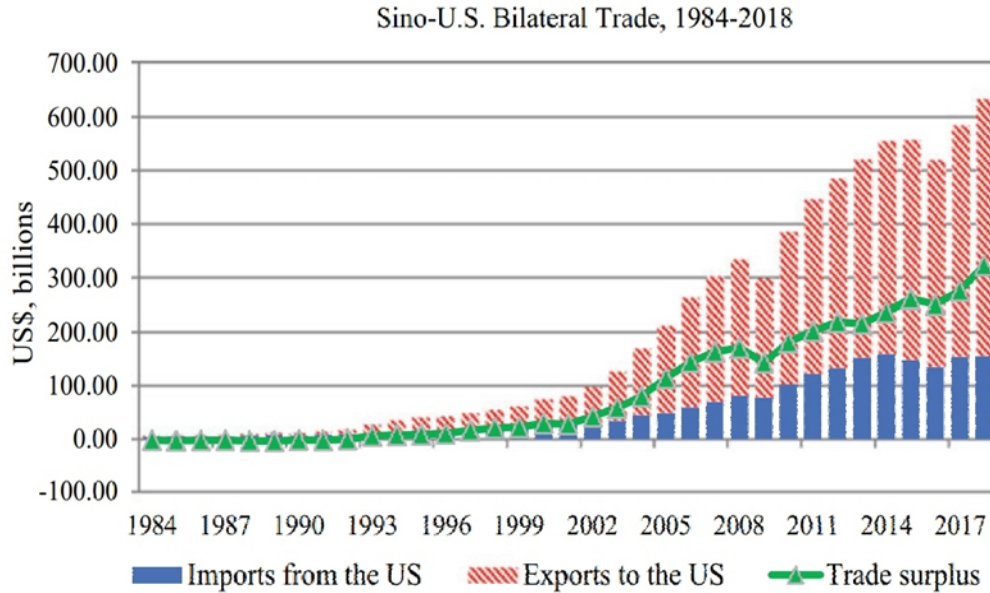
وعليه يجدر بنا عند دراسة العلاقات الصينية الأمريكية الأخذ في الاعتبار موقع كل منهما في العلاقات الدولية، وكذلك حالة النظام الدولي ككل، والذي يشهد حالة تحول للقوة بدأت ببروز قوى صاعدة ظهرت مع نهاية الحرب الباردة التي تشكل فترة الثنائية القطبية، وفي هذا السياق تعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية، وهي في نفس الوقت الشريك الأبرز في مجال التجارة والخدمات والاستثمار، يضاف إلى ذلك مسألة الاحتياج الاستراتيجي، حيث هنالك إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وإن وجدت الاختلافات والتناقضات، وربما يفسر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات الدولتين، ويعزز المنظور الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، وهو ما غلب حلول الحرب الهادئة على الحلول العنيفة التي شهدتها المنافسة بين القوة المتحدية والقوة المهيمنة عبر التاريخ³.

خلال العقود الثلاثة الماضية تشابك الاقتصادين الصيني والأمريكي إلى حد يجعل انفكاك أحدهما عن الآخر أمراً شديداً الصعوبة وباهظ التكاليف، حيث العلاقة بين الدولتين علاقة اعتماد متبادل بين أكبر مستهلك للسلع الصينية-الولايات المتحدة الأمريكية-، وبين أكبر مدخر في التاريخ-الصين-، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاحتياج الاستراتيجي يعد أهم محدد لفحص واقع العلاقات الصينية-الأمريكية، وهو الذي يعيننا في ضبط توصيف ثنائية التعاون/الصراع التي تميز علاقة القوتين⁴.

2.1 حجم التبادلات التجارية وخلق الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تجمع الصين والولايات المتحدة شراكات ضخمة بمليارات الدولارات، وكانت إدارة "دونالد ترامب" تجادل دوماً أن واشنطن تضررت بشكل كبير من اختلال التوازن التجاري مع الصين، إذ منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، زادت التجارة بين الصين والولايات المتحدة بمرور الوقت، من 98 مليار دولار في عام 2001 إلى 524 مليار دولار في عام 2016، بمعدل نمو سنوي قدره 14٪، وهكذا أصبحت الصين والولايات المتحدة أهم شريكين تجاريين لبعضهما البعض كما هو مبين في الشكل (1)، مع ذلك تهدف مبادرة "صنع في الصين 2025" إلى بناء وتعزيز قدرة الصين كقوة تجارية عالمية، وعليه أصبح منع الصين من تحقيق هذا الهدف هو الدافع الرئيس لاستمرار توسع الولايات المتحدة في الصراع التجاري، وهذه هي أهم وجهة نظر لإدارة ترامب، التي تعتقد أن القيام بذلك يمكن أن يمنع الاقتصاد الصيني من اللحاق بنظيره الأمريكي⁵.

الشكل (1): التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة 1984-2017



Source : Miaojie Yu, China-US Trade War And Trade Talk, springer, 2020, p.39.

تحتفظ إدارة ترامب بأربع وجهات نظر حول الخلل التجاري المتزايد بين الصين والولايات المتحدة هي⁶:

1- في حالة التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، يفيد الفائض التجاري الصين، ويضر العجز بالاقتصاد الأمريكي؛

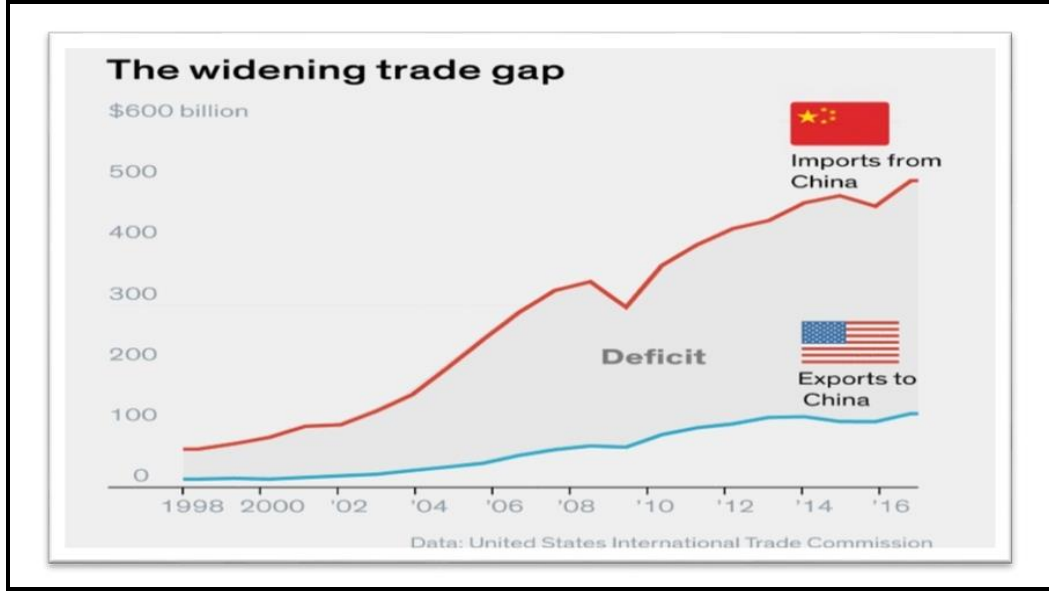
2- الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن التجاري بين الصين والولايات المتحدة هي إعانات الحكومة الصينية للمصدرين الصينيين وسياسات التعريف الجمركية غير العادلة؛

3- لحل الخلل التجاري بين الصين والولايات المتحدة، فإن الحل الوحيد هو كبح صادرات الصين، من خلال فرض رسوم جمركية عالية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة؛

4- الهدف من حل الاختلالات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة، هو إجبار الصين على الاستمرار في التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة من سلسلة القيمة العالمية، حتى تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على قوتها السوقية الاحتكارية في شرائح ذات قيمة مضافة عالية من سلسلة القيمة العالمية.

مع ارتفاع حجم التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، من 98 مليار دولار في عام 2001، إلى 524 مليار دولار في عام 2016، أي بمعدل نمو سنوي قدره 14٪، أصبحت الصين والولايات المتحدة أهم شريكين تجاريين لبعضهما البعض، وفي غضون ذلك نما الخلل التجاري بينهما أيضا.

الشكل (2): تجارة البضائع الأمريكية مع الصين



Source: MajGen PK Mallick, US-CHINA Trade War: Analyses of Deeper Nuances and Wider Implications, vivekananda international foundation, september, 2018, p.4.

بلغت صادرات البضائع الأمريكية إلى الصين في عام 2017 ما قيمته 115.6 مليار دولار كما يوضح الشكل رقم (2)، وكانت الصين ثالث أكبر سوق لتصدير البضائع الأمريكية، بعد كل من كندا والمكسيك، وفي ذات السنة بلغ إجمالي تجارة البضائع الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما جعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وثاني أكبر سوق للصادرات الزراعية الأمريكية في عام 2017، بقيمة 19.6 مليار دولار، 63% منها يتكون من فول الصويا، وكانت أهم صادرات البضائع الأمريكية إلى الصين في عام 2017 هي⁷:

– المنتجات الفضائية (الطائرات والأجزاء المدنية بشكل أساسي)؛

– البذور الزيتية والحبوب (فول الصويا بشكل أساسي)؛

– السيارات؛

– أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية؛

– النفايات والخردة.

إن التناقض بين مقاييس البلدين للعجز يتوقف على كيفية قياس صادرات الصين، إذ لا تدرج وكالة الإحصاء الصينية صادرات هونغ كونغ إلى الولايات المتحدة في إجمالي صادرات الصين إليها، ويرجع ذلك إلى أن الصادرات من هونغ كونغ هي في الأساس معاد تصدير ليس فقط من البر الرئيسي للصين، ولكن أيضا إلى حد كبير من العديد من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا الأخرى إلى الولايات المتحدة، في المقابل

تقوم وكالة الإحصاء الأمريكية ببساطة بتضمين جميع الصادرات من هونج كونج في حساب إجمالي الصادرات من الصين إلى الولايات المتحدة، متجاهلة النسبة الكبيرة من إعادة التصدير، وبالتالي تميل إلى المبالغة في تقدير حجم الخل التجاري بين الصين والولايات المتحدة⁸.

2. الحرب التجارية ومسار التحول في العلاقات الصينية-الأمريكية

تشكل حالة الحرب التجارية نقطة تحول في العلاقات الصينية-الأمريكية، ومرجع ذلك إلى الاختلالات اللاحقة عنها، إذ صاحب الحرب التجارية زيادة في وتيرة تفكك العولمة، هذا الطرح الذي تدعم بتوفر شروط كصعود اليمين وتوسع التيار القومي إضافة للحماية خصوصاً أمريكية الطابع، التي نتجت عن توجه ترامب "أمريكا أولاً".

تعد الحرب التجارية **Trade War** أحد مظاهر الصراع والتنافس في العلاقات الدولية، وتعرف بأنها: "الحروب التجارية" هي نزاعات اقتصادية دولية تستخدم فيها دولتان إجراءات تقييدية غير عادية للتأثير على واردات السلع أو الخدمات من بعضهما البعض من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة...، عادة ما تكون التدابير التقييدية التي تستخدمها الدول في الحرب التجارية هي تعريفات خاصة وإضافية وعقابية، والتي تهدف إلى إحداث تأثير سلبي على الواردات الأصلية من السلع والخدمات من شريك تجاري معين، في الواقع، غالباً ما تهدف الحرب التجارية إلى ممارسة التأثير على التدفقات التجارية وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ومع ذلك؛ قد تكون هناك أهداف أخرى تتجاوز التجارة، مثل التكنولوجيا والصناعة والتوظيف⁹.

تشن الحروب التجارية حسب المنطق الأمريكي لثلاثة أسباب¹⁰:

- 1- درجة التسامح مع العجز التجاري والأضرار الصناعية والبطالة المرتبطة بالزيادة في الواردات وما يرتبط بها من قوة الضغوط السياسية؛
- 2- فائدة تدابير الحماية "التقليدية"، مثل العلاجات التجارية في إطار متعدد الأطراف، وفعالية المفاوضات الثنائية؛
- 3- العوامل الاقتصادية السياقية، بما في ذلك الدورات التجارية والاتجاهات في تقلبات أسعار الصرف.

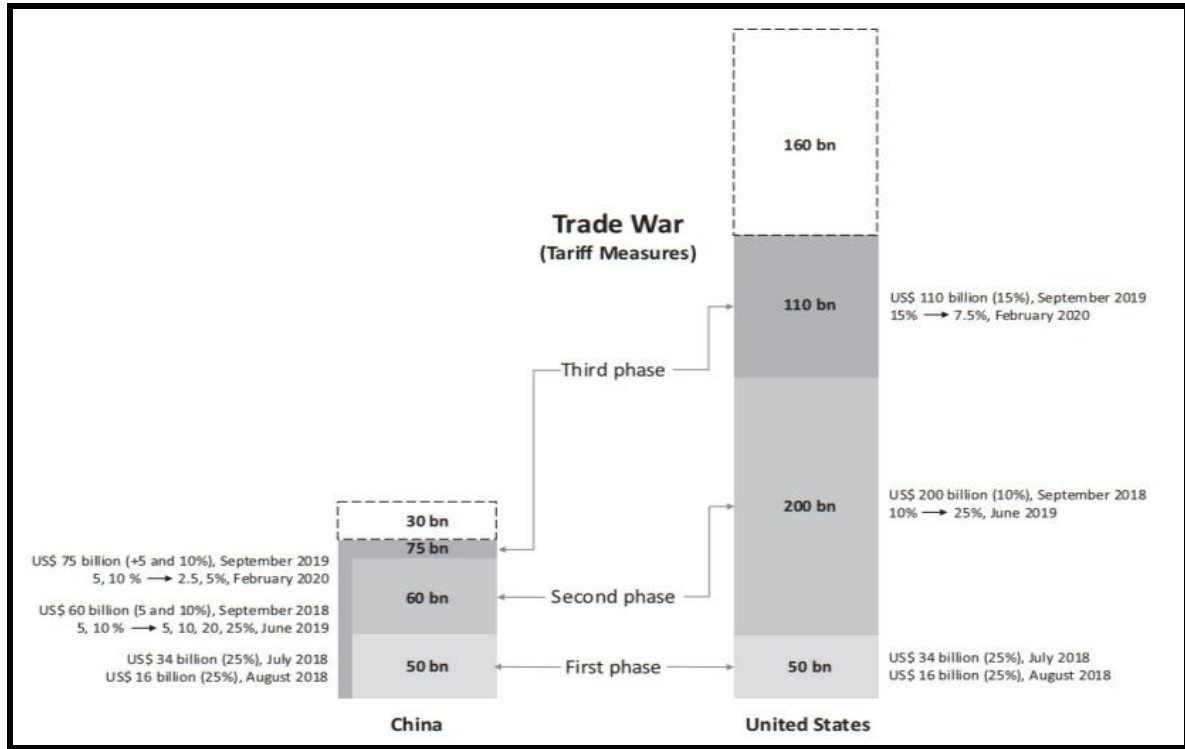
انخرطت الصين والولايات المتحدة في حرب تجارية منذ منتصف عام 2018، وتظهر المقارنة أن الحرب الدائرة بينهما غير مسبقة، ومن ناحية أخرى فإن تأثير حجم الصادرات والواردات، ومجموعة السلع المعنية هائلة، ليرتفع المستوى القياسي للتدفقات التجارية المتأثرة من مليارات الدولارات في الماضي إلى مئات المليارات من الدولارات، حيث غالباً ما استهدفت الحروب التجارية السابقة نوعاً محدداً أو أكثر من المنتجات،

بينما تضمنت الحرب التجارية الأخيرة عددا هائلاً من السلع دون تمييز، من ناحية أخرى تحدث الحرب التجارية في عصر العولمة، مما يعني أن آثارها تتجاوز التجارة بكثير، لكن السؤال الذي يطرح هو؛ لماذا نشبت مثل هذه الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم معا يمثلان أكثر من 40% من الاقتصاد العالمي؟ وكيف أثرت الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي؟ وما هو سياق وسبب هذا الصراع؟¹¹.

بتلخيص تأثير المنافسة السلبية للواردات على الصناعات الخاصة والصناعات الأولية والتأثير الإيجابي لسلسلة التوريد للواردات على محاولات الصناعة النهائية، يتبين أن التأثير الصافي للواردات من الصين على التوظيف في الولايات المتحدة كان إيجابياً بنسبة 1.27% عبر مناطق الولايات المتحدة، يقرب هذا الاكتشاف المفهوم التقليدي القائل بأن زيادة الواردات من الصين تؤثر سلباً على سوق العمل في الولايات المتحدة، يوثق أن التراجع في العمالة التصنيعية في الولايات المتحدة بدأ في أواخر السبعينيات، وأن ربع الانخفاض في التصنيع يفسر بخروج الشركات، كما وجد أن الانخفاض في التوظيف في التصنيع لم يكن مدفوعاً فقط بالتجارة، ولكن أيضاً بالتكنولوجيا مثل (الأتمتة: إدخال الآلة في العمل)، وفي هذا الصدد استخدم الباحثين "ي" و"لي" Lee نموذج توازن عام متعدد البلدان لإظهار أن الانخفاض في تكلفة التجارة بين الصين والولايات المتحدة دفع كلا البلدين إلى التخصص في قطاعاتهما ذات الميزة النسبية، مما أدى إلى زيادة علاوة المهارة في كلا البلدين، لذلك يؤدي الانفتاح التجاري أيضاً إلى تأثيرات توزيعية، ويجب على حكومة الولايات المتحدة أيضاً استخدام آليات إعادة التوزيع لتخفيف عدم المساواة التي تسببها العولمة¹².

في 6 يوليو 2018، وبأمر من الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، شهدت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة سلسلة من التصعيد، وتم فرض ثلاث جولات رئيسية من التعريفات بشكل متبادل، وبالتالي يمكن تقسيم الحرب التجارية إلى ثلاث مراحل رئيسية يلخصها الشكل رقم (3)¹³:

الشكل (3): المراحل الثلاث للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين



Source :Guoyong Liang, HaoyuanDing, The China-US Trade War, Routledge, New York, (2021), p.42.

بدأت المرحلة الأولى من الحرب التجارية في شهري جويلية وأوت 2018، وشملت هذه المرحلة حجم صادرات بقيمة 50 مليار دولار أمريكي لكلا الجانبين، وفي 3 أبريل 2018 أعلنت الولايات المتحدة عن قائمة تعريفية أولية للسلع الصينية بقيمة 50 مليار دولار أمريكي، وفي اليوم التالي أعلن الجانب الصيني أيضا عن قائمة بالمبلغ نفسه، وفي غياب نتائج ملموسة من عدة جولات من المفاوضات في مايو (القسم 3.2)، أعلن الجانبان عن قوائم التعريفات النهائية بقيمة 50 مليار دولار أمريكي في 15 و 16 جوان على التوالي، وركزت القائمة الأمريكية على منتجات التصنيع المتطورة في الصين، مثل المعدات الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل، بينما غطت القائمة الصينية المنتجات الزراعية والمعدنية والكيماوية والسيارات والمعدات الطبية، وتم تقسيم تطبيق الرسوم الجمركية إلى خطوتين: في 6 جويلية، بدأ الجانبان في فرض تعريف بنسبة 25% على المنتجات المستوردة بقيمة 34 مليار دولار أمريكي من بعضهما البعض، وفي 23 أغسطس، بدأ سريان إجراء جمركي آخر بقيمة 16 مليار دولار أمريكي.

أما المرحلة الثانية فبدأت في سبتمبر 2018، وشملت هذه المرحلة صادرات صينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي إلى الولايات المتحدة، و60 مليار دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية إلى الصين، وفي 10 جويلية 2018، ومباشرة بعد بداية الجولة الأولى من الحرب التجارية، أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي

(USTR) عن قائمة أولية للسلع الصينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي وبدأ جلسة استماع عامة ذات صلة، وفي 2 أوت 2018، هدد الجانب الأمريكي بزيادة معدل التعريفات الجمركية من 10% إلى 25%، وفي 3 أوت أصدر الجانب الصيني قائمته للسلع الأمريكية التي تبلغ قيمتها 60 مليار دولار أمريكي كإجراء انتقامي، حيث تم تحديد معدلات التعريفات الجمركية عند 5% و 10% و 20% و 25%، وفي 17 سبتمبر، أعلن الجانب الأمريكي القائمة النهائية البالغة 200 مليار دولار أمريكي، والتي سيتم تنفيذها في 24 سبتمبر 2018 بتعريفات قدرها 10%، والتي سيتم زيادتها إلى 25% في 1 يناير 2019، وشملت القائمة الأمريكية معظم الصناعات ومجموعة واسعة جداً من منتجات التصنيع، وتضمنت بعض المنتجات الاستهلاكية، وفي اليوم التالي أعلنت الصين أنها ستفرض رسوماً جمركية بنسبة 5% أو 10% على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار في نفس التاريخ، وامتدت القائمة الصينية لتشمل جميع الصناعات وفئات المنتجات تقريباً، وفي 24 سبتمبر، دخلت التعريفات المعلنة على المنتجات بقيمة 200 مليار دولار أمريكي و 60 مليار دولار أمريكي حيز التنفيذ، واندلعت الجولة الثانية من الحرب التجارية¹⁴.

في 1 سبتمبر 2018، ومع بداية المرحلة الثالثة من تلك الحرب، فرضت الولايات المتحدة تعريفات بنسبة 15% على البضائع الصينية بقيمة 112 مليار دولار أمريكي؛ وأضافت الصين رسوماً جمركية بنسبة 5% أو 10% إلى حوالي 1700 سلعة أمريكية مختلفة، وأوقفت اتفاقية التجارة للمرحلة الأولى تصعيد الحرب التجارية، وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق تجاري للمرحلة الأولى بين الجانبين في 13 ديسمبر 2019، حيث وافق الجانب الأمريكي على عدم فرض رسوم جمركية على ما قيمته 160 مليار دولار من الواردات الصينية المخطط لها في 15 ديسمبر، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخفيض معدل التعريفات الجمركية على "حوالي 120 مليار دولار أمريكي" من الواردات الصينية من 15% إلى 7.5%، لذلك تم عكس جزء كبير من الجولة الثالثة من الحرب التجارية، ومع ذلك ستحافظ الولايات المتحدة على تعريفات جمركية بنسبة 25% على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار أمريكي، تم فرضها خلال المرحلتين الأولى والثانية من الحرب التجارية¹⁵.

كانت تداعيات الحرب التجارية على الشركات المرتبطة بالبلدين واسعة النطاق، وأدت علاقة المواجهة هذه إلى اضطراب التجارة الثنائية في السلع والخدمات، وامتدت إلى سلاسل التوريد العالمية، لقد أثر الاضطراب بشكل خاص على الدول الموجودة في شبكة الإنتاج العالمية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهاتين السوقين الكبيرين، مما أعطى الصين حافزاً لتطوير معاييرها الخاصة وتحقيق الاعتماد على الذات في القطاعات الإستراتيجية الهامة، بما في ذلك قطاع التكنولوجيا العالية، والنتيجة الأكثر أهمية لذلك هي إمكانية فصل الصين والولايات المتحدة على المدى الطويل، وظهور مجالين متنافسين ومنفصلين للتأثير، في كل من التجارة والخدمات¹⁶.

إن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة تعطل التجارة والاستثمار الدوليين بسبب آثارها ليس فقط على الاقتصادين الصيني والأمريكي، ولكن أيضا على سلاسل التوريد العالمية التي نشأت وتطورت على مدى العقود الماضية، وتسبب في شكوك كبيرة لدى الشركات والأسر في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بقراراتهم الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن لديها القدرة على تغيير العلاقات الصينية الأمريكية بشكل دائم¹⁷.

في حالة حرب تجارية بين عملاقين مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يجب النظر إليها في سياق إعادة الهيكلة المستمرة لنظام التجارة العالمي، بين طرف غير راضٍ عن الوضع الراهن ويحاول تغييره، وكانت الولايات المتحدة تقود عملية إعادة الهيكلة هذه، في حين أن الاقتصادات الكبرى بما في ذلك الصين والاتحاد الأوروبي واليابان هم اللاعبون الرئيسيون، ويتضمن هذا إصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف مع منظمة التجارة العالمية باعتبارها جوهره، ومراجعة وبدء مفاوضات التجارة الحرة الرئيسية للولايات المتحدة، والتهديد أو اللجوء إلى حرب تجارية من أجل تعظيم مصالح الولايات المتحدة، وتم تحديد تسلسل واضح للمفاوضات ومستوى الأولوية، بدءا من أمريكا الشمالية، والفناء الخلفي لها، والتوسع في الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، وراء الإجراءات المنسقة جيدا على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، يبدو أن هناك إستراتيجية كبرى تهدف إلى بناء نظام تجاري عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، نظام تراه مفيدا لها لذا تعمل على بلوغه حتى بالوسائل الصراعية كحالة الحرب التجارية، وهو ما لا تتقبله الصين التي ترى أن النظام التجاري العالمي شأنه شأن النظام الدولي ككل، بحاجة إلى تغيير في هيكلته بما يتماشى مع التحولات في ميزان القوى العالمي.

3. الصراع التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

بسبب تلك الحرب التجارية تعطلت حركية التبادلات بين الجانبين، بسبب سلسلة من الإجراءات الأمريكية الأحادية لفرض تعريفات جمركية على نسبة متزايدة من وارداتها من الصين، وكان الأساس الداخلي لهذه التعريفات هو ادعاء الولايات المتحدة بشأن الممارسات التجارية الصينية غير العادلة في نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974، كما اتهمت الولايات المتحدة الصين باستخدام العمليات الإدارية وقيود الملكية لدفع الشركات الأمريكية إلى نقل التكنولوجيا للشركات الصينية بعد ذلك، وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا بشأن شركات التكنولوجيا الصينية، وأدرجت وزارة التجارة الأمريكية "عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي Huawei" على القائمة السوداء، وهكذا تطورت الحرب التجارية إلى حرب تكنولوجية¹⁸.

خلال عملية الحرب التجارية ضد الصين، استخدمت الولايات المتحدة أيضاً وسائل مختلفة بخلاف التعريفات الجمركية، لقد أدخلت العديد من الإجراءات التقييدية ضد شركات التكنولوجيا الصينية من أجل منعها من دخول الأسواق الأمريكية من ناحية، والحد من وصولها إلى المكونات الأمريكية من ناحية أخرى، بالنسبة للأخيرة تقوم حكومة الولايات المتحدة بذلك بشكل أساسي من خلال تنفيذ قائمة الكيانات، وهي وثيقة مكملّة لـ"لوائح إدارة التصدير" التي يحكمها مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية، وتشمل الإجراءات الرئيسية ضد الشركات الصينية خلال الحرب التجارية حظر تصدير ZTE لمدة سبع سنوات، والذي تم الإعلان عنه في أبريل 2018، وتم إلغاؤه بعد ذلك في جويلية 2018، وإدراج خمس شركات صينية تعمل في قائمة الكيانات الخاصة بشركة Huawei Technology والشركات التابعة لها في ماي 2019، وضعت شركة Supercom في جوان من ذات السنة ثماني شركات صينية في مجال الذكاء الاصطناعي أوت 2019، ثم في أوائل عام 2020 اتخذت وزارة التجارة تدابير لتقييد صادرات الأدوات الذكية للذكاء الاصطناعي كجهد متجدد لإبقاء التقنيات المتقدمة بعيداً عن أيدي القوى المنافسة مثل الصين¹⁹.

أثار التجسس السبراني القلق الرئيسي، ووفقاً لوكالات المخابرات الأمريكي فإن الحكومة الصينية قد تستخدم هواوي للتجسس، ويشير المسؤولون في الولايات المتحدة بشكل أساسي ولكن أيضاً في أستراليا وعدة دول أخرى، إلى قوانين المخابرات الصينية المبهمة عن عمد والتي يمكن استخدامها لإجبار هواوي على تسليم البيانات إلى الحكومة الصينية، (لم تقدم الولايات المتحدة دليلاً علناً على حدوث ذلك)، وهناك أيضاً مخاوف من أن البنية التحتية للجيل الخامس من هواوي، قد تحتوي على أبواب خلفية تسمح للحكومة الصينية بجمع كميات هائلة من البيانات وجعلها مركزية ومنح بكين الوصول الضروري لمهاجمة شبكات الاتصالات ومرافق عامة، وفي عام 2022 وجد تحقيق لمكتب التحقيقات الفيدرالي أنه يمكن استخدام معدات هواوي لتعطيل الاتصالات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالترسانة النووية الأمريكية²⁰.

ينصب تركيز تحقيق المادة 301 الذي تم إطلاقه في أغسطس 2017، والذي أثار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، على قوانين الصين وسياساتها وممارساتها المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار والتكنولوجيا، قلق حكومة الولايات المتحدة هو ما إذا كانت هذه القوانين والسياسات والممارسات الصينية قد تشجع أو تتطلب نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية الأمريكية إلى الشركات في الصين، أو "تؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية الأمريكية"، أو تضرب الملكية الفكرية الأمريكية والحقوق أو الابتكار أو تطوير التكنولوجيا، ومع ذلك، فإن وراء هذه المخاوف هو التنافس التكنولوجي المكثف بين الصين والولايات المتحدة، مما يؤدي إلى مخاوف بشأن الدافع التكنولوجي للصين وتأثيره على القيادة الأمريكية، ولتكون هذه الحرب والسياسات الأمريكية لغرض احتواء الصين التي بدأت في تغيير النظام الدولي بإتباع قواعده التي وضعتها

الولايات المتحدة أو الغرب عموماً، ومرد نجاح الصين في اللعب بقواعد النظام الدولي وما يمكن أن يطلق عليه فشل الولايات المتحدة، هو أن هذه الأخيرة ساعية لتغيير النظام الدولي في بعده السياسي والاقتصادي ليبدأ عهد جديد يضمن حسب الأهداف الأمريكية قرناً آخر من الهيمنة.

4. خاتمة

إن ما يمكن أن نستخلصه من حالة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أنها حالة فريدة تتوسط التعاون والصراع، فما كانت الحرب التجارية أن تكون ذات صبغة تجارية لولا تعمق الطرفين في الشراكة الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة، في حين اتصافها بالحرب يؤكد على منظور العداء من طرف لطرف آخر، وهي بذلك تمثل حاجة أحدهما لضمان النصر بالوسائل الصراعية ضمن منافسة ذات أبعاد عالمية، وهذا ما يؤكد موقع القوتين سواء في تربعهما على قمة القوى الاقتصادية من جهة، أو موقع الصين كقوة صاعدة الصاعدة تتحدى بنموها الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة في النظام الدولي.

كما لا بد كذلك أن يؤسس طرفا هذه الحرب التجارية بنهايتها إلى بناء أرضية الوفاق في حل الخلافات التي بينهما، بالتأسيس لمبادرات حل الخلافات بالتشاور والحوار لباقي قضايا الخلاف التي تشهدها العلاقات الأمريكية الصينية، خصوصاً تلك التي تعنى بمجال التنافس الجيوستراتيجي وذات الامتداد العالمي في تأثيرها، حيث أن الصين والولايات المتحدة تعززان ارتباطهما ببعض وبالاقتصاد العالمي ضمن نسق العولمة، والخلافات بينهما تضر بالنظام الدولي عموماً، ومرد ذلك كون علاقتهما هي الأكثر تأثيراً في المنظومة الدولية لأهميتها وحجمها الهائل، وقد قد تشهد علاقاتهما المستقبلية احتمالية لنشوب صراع أكثر حدة من الحرب التجارية، إذ ضاعفت الأخيرة من حالة اللاتيقين في المسار المستقبلي لعلاقات البلدين.

5. الهوامش والمراجع

¹ ليو شيه تشنج ولي شي دون. الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، تر. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، (2003). ص 36.

² نوح فلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، تر. هشام سمير، المملكة العربية السعودية، الدار العربية للطباعة والنشر، (2016). ص 83.

³ محمد خنوش، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، (2015). ص ص 128-129.

⁴ نفس المرجع، ص ص 129-131.

⁵ Miaojie Yu, China-US Trade War And Trade Talk, springer, Singapore, (2020), p.39.

⁶ Loc.cit.

- ⁷ Maj Gen PK Mallick, US-CHINA Trade War: Analyses of Deeper Nuances and Wider Implications, vivekananda international foundation, september, (2018), pp.4-5.
- ⁸ Miaojie Yu, op.cit, p.40.
- ⁹ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, China–US Trade War, Routledge, New York, (2021), p.6.
- ¹⁰ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, op.cit. p.20.
- ¹¹ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, op.cit. p.34.
- ¹² Miaojie Yu, China-US Trade War And Trade Talk, springer, Singapore,(2020), p.43.
- ¹³ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, op.cit. p.43.
- ¹⁴ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, op.cit. p.44.
- ¹⁵ Loc. cit.
- ¹⁶ Rahul Nath Choudhury, The China–US Trade War and South Asian Economies, Routledge, New York, (2021), p.44.
- ¹⁷ Miaojie Yu, China-US Trade War And Trade Talk, op.cit. p.40.
- ¹⁸ Rahul Nath Choudhury, op.cit. p.217.
- ¹⁹ Guoyong Liang and Haoyuan Ding, op.cit. p.54.
- ²⁰ Noah Berman, Lindsay Maizland, and Andrew Chatzky. (2023, February 8), China's Huawei a Threat to U.S. National Security ? Council on Foreign Relations.
<https://www.cfr.org/backgrounders/chinas-huawei-threat-us-national-security#chapter-title-0-1>.